

**المملكة العربية السعودية<sup>1</sup>**  
نظرة عامة على قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها  
(تم التحديث في مارس/آذار 2018)

الوصف					مسائل في قانون الأسرة
الممارسات العملية	الإجراءات	السياسات	قانون السوابق القضائية	الإطار التشريعي	
<p>حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 38 على مؤشر التنمية البشرية، واحتلت المركز 50 على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.<sup>15</sup> غير أن المملكة، وفق تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في 2016، جاءت في المرتبة 141، من بين 144 دول على مؤشر الفجوة</p>	<p>تصبح المرأة تحت ولاية زوجها، بمجرد التوقيع على عقد الزواج.<sup>12</sup> حتى 2014، كان يتعين على المرأة، عند اللجوء للمحكمة، طلبًا للإنصاف القانوني، أن تثبت هويتها، بشهادة اثنين من أقاربها الذكور.<sup>13</sup> ولكن في 2014، أصدر مجلس القضاء الأعلى، قرارًا بإلغاء هذا الشرط، واستبداله بالإطلاع</p>	<p>للمملكة العربية السعودية، تحفظ عام على سيداو، هذا نصه: "في حال تعارض أي من مواد الاتفاقية، مع معايير الشريعة الإسلامية، فلن تلتزم المملكة بتطبيق المواد المتعارضة في الاتفاقية". فضلًا عن ذلك، فقد تحفظت المملكة العربية السعودية على المادتين (2) و(1)29 من الاتفاقية.<sup>10</sup> في أبريل 2017، صدر أمر ملكي، يقضي بعدم مطالبة المرأة، بالحصول على موافقة الولي عليها، عند تقديم</p>		<p>تنص المادة 8 من النظام الأساسي للحكم [الدستور]، على أن الحكم في المملكة العربية السعودية، يقوم على أساس العدل، والشورى، والمساواة؛ وفق الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup> ولكن النظام الأساسي، لم يكفل المساواة بين الجنسين تحديدًا.<sup>3</sup> بحسب نظام القضاء الصادر في 2007، يتكون نظام المحاكم من محاكم الدرجة الأولى، تليها محاكم الاستئناف ثم، أخيرًا،</p>	<p><b>المساواة بين الزوجين في الزواج</b></p> <p>هل يشتمل الدستور على مادة حول المساواة، وهل هناك استثناءات؟ هل هناك قوانين معينة تعتبر الزواج شراكة بين متساويين، مثل قوانين الأسرة و/أو القوانين التي تتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية، مدونة كانت أو غير مدونة؟ وإذا كانت مدونة، فما هي أسماء تلك القوانين التي تنطبق على هذه الأمور؟ وإذا كانت</p>

1 هذا المشروع لمساواة، والذي يهدف إلى وضع خريطة لقوانين الأسرة المسلمة على مستوى العالم، تتولى قيادته زينة أنور، وتقوم على تنسيقه الباحثة الرئيسية، شامميا شارما، بدعم مكثف من سلمى وحيدى، وطالبات بوحدة حقوق الإنسان الدولية بمدرسة هارفارد للقانون. وبخصوص جدول المملكة العربية السعودية هذا، نود أن نشكر بالشكر أيضًا إلى فيشالي شارما وجيانا كيوفاس من مدرسة هارفارد للقانون، وهاتون القاسي وميدا زانتوت على مدخلاتهم في إعداد الجدول.

2 المادة 8 من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية (2005)، [https://www.constituteproject.org/constitution/Saudi\\_Arabia\\_2005.pdf](https://www.constituteproject.org/constitution/Saudi_Arabia_2005.pdf)

3 OECD Development Centre, "Saudi Arabia", *Social Institutions and Gender Index*, 2013, p. 1,

<http://www.genderindex.org/sites/default/files/datasheets/SA.pdf>

10 United Nations Treaty Collection Website: [https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsq\\_no=IV-8&chapter=4&clang=en](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsq_no=IV-8&chapter=4&clang=en)

12 Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 16,

[https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf)

13 Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 12,

[http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf)

15 UNDP, "Human Development Report 2016", Table 5, pp. 214-217, [http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016\\_human\\_development\\_report.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf)

<p>العالمية بين الجنسين.<sup>16</sup></p> <p>في سبتمبر 2016، تم تقديم عريضة غير مسبقة للمحكمة الملكية، تطالب بإنهاء نظام وصاية الذكر، حملت آلاف التوقيعات. وقد تباينت ردود أفعال الفقهاء على العريضة؛ حيث أعلن مفتي السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، أن المطالبة بإلغاء نظام الولاية "جريمة ضد الإسلام"، وتمثل "تهديدًا وجوديًا للمجتمع السعودي"<sup>17</sup>؛ في حين أعلن الشيخ عبد الله المنيع، عضو هيئة كبار العلماء، أنه لا ولاية على المرأة الرشيدة العاقلة، وأن الولاية، مطلوبة فقط في الزواج فقط.<sup>18</sup></p> <p>بحسب معلومات مستقاة من أرض</p>	<p>على بطاقة الهوية الخاصة بالمرأة.<sup>14</sup></p>	<p>الخدمات الحكومية لها، "ما لم يكن هناك سند لهذا الطلب، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية". غير أن تطبيق هذا الأمر الملكي، لا يزال غير مؤكد، حيث أنه لم ينص على الظروف التي يتعين على المرأة فيها، أو لا يتعين عليها، الحصول على موافقة الولي، لتقديم الخدمة الحكومية لها. وتتبنى النسويات الرؤية، التي ترى أن الأمر الملكي، يُثبت بالتدوين، حق المرأة السعودية، في عدة أمور، من بينها الحصول على وظيفة، وعلى تعليم عال، وعلى علاج طبي، وحققها في الخروج من السجن؛ دون</p>		<p>المحكمة العليا. محاكم الدرجة الأولى هي:<sup>4</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• المحاكم العامة،</li> <li>• المحاكم الجزائية</li> <li>• محاكم الأحوال الشخصية</li> <li>• المحاكم التجارية</li> <li>• المحاكم العمالية</li> </ul> <p>بدأت محاكم الأسرة، في مبانٍ مستقلة وهيكل خاص في 2014.<sup>5</sup></p> <p>ليس للمملكة العربية السعودية، قوانين مدونة، فيما يتعلق بالزواج والأسرة.<sup>6</sup> فهذه المجالات يحكمها مزيج من: (1) مبادئ الشريعة، القائمة بشكل أساسي على أحكام المذهب الحنبلي السني، و(2) السوابق القضائية، التي يتمتع فيها كل قاضٍ، بسلطة هائلة، تخوله الحكم في القضية، وكذلك تفسير وتطبيق القوانين غير المدونة<sup>P</sup> فيما يتعلق بالزواج</p>	<p>مدونة، فهل تطبق تلك القوانين على كل المواطنين بغض النظر عن ديانتهم؟ وإذا لم تكن مطبقة على كل المواطنين، فهل تطبق على جميع المسلمين، أم أن هناك قوانين مدونة لكل طائفة من طوائف المسلمين؟ وإذا كانت القوانين غير المدونة، أو المدونة، لا تكفي للتعامل مع مسألة معينة، فكيف يتم التعامل مع تلك المسألة، هل تطبق أحكام مذهب فقهي معين مثلًا؟ هل تنص تلك القوانين صراحةً على الأدوار النمطية للنوع عند تناولها لأدوار الزوج والزوجة، أي هل تنص على أن الزوج هو رأس الأسرة أو على أن الزوجة هي</p>
---	--	--	--	--	--

4 المادة 9 من نظام القضاء (2007)، [http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file\\_id=328937](http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=328937)؛ Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), pp. 159-160, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1>; OECD Development Centre, Social Institutions and Gender Index: Saudi Arabia, 2013, p. 1, <http://www.genderindex.org/sites/default/files/datasheets/SA.pdf>; Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 2, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf).

5 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

6 Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), p. 163, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1>; The Arab Gulf States Institute in Washington, "Personal Status Laws in the Gulf States", 2016, <http://www.agsiw.org/personal-status-laws-in-the-gulf-states-past-event/>

14 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

16 World Economic Forum, "Global Gender Gap Report 2016", Table 3, pp. 10-11, [http://www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF\\_Global\\_Gender\\_Gap\\_Report\\_2016.pdf](http://www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf)

17 Josie Ensor, "Saudis File First-Ever Petition to End Male Guardianship", *The Telegraph*, 26 September 2016, <http://www.telegraph.co.uk/news/2016/09/26/saudis-file-first-ever-petition-to-end-male-guardianship/>

18 Fatima Al-Dubais, "There is no guardianship over women except in marriage", *Okaz*, 7 September 2016, [www.goo.gl/yS2ba0](http://www.goo.gl/yS2ba0)

<p>الواقع:19</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تتعلم محاميات حقوق الإنسان والنسويات على المادة 8، من النظام الأساسي، في مطالبتهن الحكومة السعودية، بالوفاء بالتزاماتها بضمان المساواة بين الجنسين في المملكة. وذلك رغم أن عبارة "وفق الشريعة الإسلامية"، قد ثبت أنها تقف عائقاً أمام جهود المناصرة في هذا الصدد.<sup>20</sup></li> <li>عند الفصل في أي قضية، يحق للقاضي، أن يستند إلى فهمه الشخصي لكتب المذهب الحنبلي، التي تبلغ، نظرياً 600 كتاب. ورغم أنه بوسعه الاستناد إلى كتب من المذاهب الأخرى، فإن ذلك نادراً ما يحدث.<sup>21</sup></li> </ul> <p>وفق تقارير اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، وتقارير إعلامية، فإن المملكة العربية السعودية، كان من المفترض أن تقدم "أول قانون أحوال شخصية في تاريخها"، إلى المحكمة الملكية، بحلول نهاية 2016. ويقال أن هذا القانون، تم وضعه "بعد دراسات</p>		<p>الحاجة لإذن الولي.<sup>11</sup></p>		<p>والأسرة.<sup>7</sup></p> <p>ليست هناك مساواة بين الزوجين في العلاقة الزوجية. فالمملكة العربية السعودية تطبق نظام الولاية بصرامة، رغم التخفيف من وطأته بعض الشيء، بموجب مرسوم ملكي صدر في أبريل/نيسان 2017. ولكن، حتى صدور إيضاحات حول تطبيق المرسوم الملكي، ما زال يتعين على كل النساء، الحصول على إذن أوليائهن في كل أمورهن، من الزواج إلى السفر، أو استئجار شقة، أو إجراءات علاج، بل وحتى الخروج من السجن، بعد قضاء العقوبة. وتعيش المرأة، في ظل نظام الولاية طيلة حياتها، أولاً، تكون تحت ولاية أبيها، وعندما تنزوج، يصبح الزوج هو الولي عليها. وفي حالة وفاة الزوج أو الطلاق، يتم تعيين ولي جديد، عادة ما يكون أكبر الأقارب الذكور سناً. وقد تنتقل الولاية على المرأة، إلى أخيها الأصغر، أو ابنها، إذا لم يكن هناك ذكور أكبر سناً من بين</p>	<p>المقدم الأول للرعاية، مثلاً؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p> <p>المادة 16 (1) (ج)</p> <p>الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرتان 54-55، والتوصية العامة رقم 29</p>
---	--	--	--	---	---

Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), p. 163, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha-dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1>; OECD Development Centre, Social Institutions and Gender

Index: Saudi Arabia, 2013, p. 1, <http://www.genderindex.org/sites/default/files/datasheets/SA.pdf>

Faisal Al Nasser, "Cautious welcome to Saudi decree over guardian system", *Al Jazeera*, 6 May 2017, <http://www.aljazeera.com/news/2017/05/saudi-decree-guardian-system-170505210416738.html>; Lulwa Shalhoub, "Saudi women no longer need guardian's consent to receive services", *Arab News*, 5 May 2017, <http://www.arabnews.com/node/1094681/saudi-arabia>

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017؛ Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), pp. 161-162, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha-dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1>

<p>رصينة، وقامت وزارة العدل بصياغة مواده، بمشاركة لجان، تمثل مختلف الهيئات، ومنها هيئات حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري.<sup>22</sup> على أن المعلومات المستقاة من أروض الواقع، تشي بأن قانون الأحوال الشخصية لم يصدر بعد.<sup>23</sup></p>				<p>الأقارب.<sup>8</sup></p> <p><b>ملحوظات:</b></p> <p>للشريعة محاكمهم الخاصة، المحصورة جغرافيًا في محافظتي القطيف والإحساء. ليس لديهم، هم أيضًا، قوانين مدونة، فيما يتعلق بالزواج والأسرة. تطبق محاكم الشريعة أحكام المذهب الجعفري.<sup>9</sup> هذا الجدول يناقش، في الأساس، وضع الأحوال الشخصية للمسلمين السنة السعوديين.</p>	
--	--	--	--	--	--

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, pp. 1, 16, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Josie Ensor, "Saudis File First-Ever Petition to End Male Guardianship", *The Telegraph*, 26 September 2016, <http://www.telegraph.co.uk/news/2016/09/26/saudis-file-first-ever-petition-to-end-male-guardianship/>; Faisal Al Nasser, "Cautious welcome to Saudi decree over guardian system", *Al Jazeera*, 6 May 2017, <http://www.aljazeera.com/news/2017/05/saudi-decree-guardian-system-170505210416738.html>; Lulwa Shalhoub, "Saudi women no longer need guardian's consent to receive services", *Arab News*, 5 May 2017, <http://www.arabnews.com/node/1094681/saudi-arabia>

USCIF, "Saudi Arabia", *Tier 1: USCIRF-Recommended Countries of Particular Concern*, 2017, p. 6, <sup>8</sup> معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017، <http://www.uscifr.gov/sites/default/files/SaudiArabia.2017.pdf>; Global Security, "Saudi Arabia: Shias", <http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/sa-shia.htm>, <sup>9</sup>

USCIF, "Saudi Arabia", *Tier 1: USCIRF-Recommended Countries of Particular Concern*, 2017, p. 6, <sup>22</sup> <http://www.uscifr.gov/sites/default/files/SaudiArabia.2017.pdf>; Arab News, "Work on provisions of personal status laws 'nearly completed'", *Arab News*, 28 July 2016, <http://www.arabnews.com/node/960846/saudi-arabia> <sup>23</sup> معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

<p>بحسب تقرير إعلامي، كانت هناك 5,622 حالة زواج، لطفلات تحت سن 14 سنة، في 2012.<sup>33</sup></p> <p>وفقاً لبيانات الزواج حول العالم في 2015، التي نشرتها الأمم المتحدة، فقد بلغ متوسط سن الإناث والذكور السعوديين، عند الزواج الأول، 24.9 و28.0 سنة، على الترتيب في 2007.<sup>34</sup></p> <p>بحسب معلومات مستقاة من أرض الواقع، لا يتم، عادةً، إجراء المقابلة مع الفتاة التي لم تبلغ 18 سنة، قبل إصدار وثيقة زواجها، حيث أن هذا الإجراء ذو طبيعة استشارية فقط.<sup>35</sup></p>	<p>يتطلب تزويج من يقل عمره عن 18 سنة، موافقة لجنة استشارية، قبل إصدار وثيقة الزواج. تتكون اللجنة من متخصصين في علم النفس، والصحة، يقومون بإجراء الكشف الطبي، والنفسي، على كل حالة على حدة، ومقابلة أي فتاة يقل عمرها عن 18 سنة، بدون حضور أهلها.<sup>31</sup></p> <p>يمكن طلب تدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في حالة تزويج أطفال. ففي 2009، تدخلت الجمعية، لوقف زواج طفلة تبلغ 11 سنة، من رجل يبلغ 40 سنة، وله ستة أبناء من زواجه الأول. وقد وجه انتباه الجمعية إلى هذه القضية، أخوة الفتاة الذكور المراهقون، حيث كان الأبوان قد وافقا، على تزويجها، على الرغم من</p>	<p>انضمت المملكة العربية السعودية، إلى اتفاقية حقوق الطفل، في سنة 1996، وكان لها تحفظ عام هذا نصه: "تتحفظ حكومة المملكة العربية السعودية، على كل المواد، التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية".<sup>28</sup></p> <p>في 2009، أعلن مفتي السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، أن الفتاة التي بلغت 10 سنوات، تصلح للزواج.<sup>29</sup></p> <p>في 2013، اقترح وزير العدل، تحديد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 16 سنة، ولكن هذا الاقتراح، قوبل بمقاومة شديدة من مفتي المملكة.<sup>30</sup></p>	<p>بحسب تقارير إعلامية، رفض القاضي الشيخ حبيب عبد الله الحبيب، في ديسمبر/كانون الأول 2008، فسخ زواج طفلة، يبلغ عمرها 8 سنوات، من رجل يبلغ عمره 47 سنة، حيث رفض الدعوى المقامة من والدتها، والتي قال محاميها، إن الزواج رتبته الأب وفاءً لدين عليه، لصديق مقرب. وطلب القاضي من الزوج، التوقيع على تعهد، بعدم الدخول بها حتى تبلغ.<sup>26</sup> ولكن الفتاة حصلت على الطلاق، في نهاية الأمر، عن طريق</p>	<p>لا يوجد حد أدنى لسن الزواج.<sup>24</sup></p> <p>تنص اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، على أنه "يلزم قبل إبرام عقد الزواج، التأكد بأن تزويج من قل عمره عن ثمانية عشر عامًا، لن يلحق به الضرر، ويحقق مصالحه الفضلى؛ ذكرًا كان أو أنثى".<sup>25</sup></p>	<p><b>الحد الأدنى لسن الزواج وتساوي الجنسين فيه</b></p> <p>هل يوجد حد أدنى لسن الزواج؟ وهل هناك استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج (كأن يكون الحد الأدنى 18 سنة مثلاً، واستثناءات تنزل به إلى 16 سنة)؟ هل يوجد حد أدنى مطلق لسن الزواج بلا استثناءات؟ هل هناك مساواة في الحد الأدنى لسن الزواج؟ هل يتساوى الحد الأدنى لسن الزواج مع سن الرشد القانوني؟ هل توجد إجراءات للتحقق من بلوغ الحد الأدنى لسن الزواج، يتم اتباعها قبل إبرام عقد الزواج؟</p>
--	--	---	--	--	--

Saudi Arabia State party report, U.N. Doc. CRC/C/SAU/3-4 (2015), para. 72,

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/CRCIndex.aspx#sthash.cDNPOz37.dpuf>

المادة 3/16 من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل

CNN, "Top Saudi Cleric: OK for Young Girls to Wed", CNN, 17 January 2009, <http://edition.cnn.com/2009/WORLD/meast/01/17/saudi.child.marriage/>

United Nations Treaty Collection Website: [https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsq\\_no=IV-11&chapter=4&lang=en#EndDec](https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsq_no=IV-11&chapter=4&lang=en#EndDec)

CNN, "Top Saudi Cleric: OK for Young Girls to Wed", CNN, 17 January 2009, <http://edition.cnn.com/2009/WORLD/meast/01/17/saudi.child.marriage/>

Tara Abhasakun, "Exposing UNICEF's dirty laundry: Why the UN won't punish Saudi Arabia for its child marriage problem", *Borderless*, 23 October 2016,

<http://www.borderlessnews.com/exposing-unicefs-dirty-laundry-why-the-un-wont-punish-saudi-arabia-for-its-child-marriage-problem/>

Saudi Arabia State party report, U.N. Doc. CRC/C/SAU/3-4 (2015), para. 72,

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/CRCIndex.aspx#sthash.cDNPOz37.dpuf>

Staff Report, "More than 5,000 Child Brides in Saudi Arabia", *Gulf News*, 8 November 2012, <http://gulfnnews.com/news/gulf/saudi-arabia/more-than-5-000-child-brides-in-saudi-arabia-1.1101605>

United Nations Population Division, "World Marriage Data 2015", <https://esa.un.org/ffps/Index.html#/maritalStatusData>

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

	تجربة أختها الأكبر سنًا، والتي تزوجت وهي طفلة أيضًا، وطلّقت وهي في العشرين من عمرها. <sup>32</sup>		تسوية خارج المحكمة. <sup>27</sup>		مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(2) الفقرات 36-39، والتوصية العامة رقم 21
بحسب بحوث أكاديمية، وتقارير للمجتمع المدني والإعلام، فضلاً عن المعلومات المتاحة على أرض الواقع، فإنه يحدث أحياناً، أن تُكره المرأة (والفتاة على وجه الخصوص)، على زواج لا ترغب فيه، لأن نظام الولاية يجعل المرأة	تقع مسؤولية الحصول على موافقة العروس، قبل عقد الزواج، على عاتق العريس، والإمام الذي يعقد القران. وعادةً ما تبدي العروس موافقتها، شفاهياً أمام الإمام، وينبغي أن تُوقَّع على عقد	في أبريل 2005، أصدر مفتي السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، بياناً جاء فيه، أن هيئة كبار العلماء، أفنتت بأن الزواج بالإكراه "ظلم بين" و"لا يمت للإسلام بصلة". ووفقاً للبيان، فإنه لا		بغض النظر عن سن كلٍ منهما، يتعين موافقة العريس والعروس على الزواج. <sup>36</sup> لا ينعقد الزواج، إلا برضا المرأة الحر والكمال، وفيما يتعلق بالزواج بالإكراه، فهو محظور، بموجب أحكام الشريعة الإسلامية. <sup>37</sup>	موافقة المرأة على الزواج هل يعتبر الزواج صحيحاً بدون موافقة المرأة؟ هل يُحظر إجبار المرأة على الزواج؟ هل توجد صيغة

AP, "Saudi girl, 8, divorces 50-year old husband", *NBC News*, [http://www.nbcnews.com/id/30501798/ns/world\\_news-mideast\\_n\\_africa/t/saudi-girl-divorces-year-old-husband/#.WFaQXf197IU](http://www.nbcnews.com/id/30501798/ns/world_news-mideast_n_africa/t/saudi-girl-divorces-year-old-husband/#.WFaQXf197IU). 27

Abdul Rahman Shaheen, "Human rights body intervenes to stop child marriage in Saudi Arabia", *Gulf News*, 8 July 2009, <http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/human-rights-body-intervenes-to-stop-child-marriage-in-saudi-arabia-1.500470> 32

Saudi Arabia State party report, U.N. Doc. CRC/C/SAU/3-4 (2015), para. 72, <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/CRCIndex.aspx#sthash.cDNPOz37.dpuf>; Tahirih Justice Centre, "Saudi Arabia", *Forced Marriages Overseas*, <http://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas-saudi-arabia/> 36

<p>عرضة للانتهاك.<sup>43</sup> فعلى سبيل المثال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عادة ما تعتبر موافقة الولي، دليلاً كافيًا على موافقة العروس.</li> <li>• نادرًا ما يطلب الإمام من المرأة، أن تكشف وجهها، لمضاهاته بصورتها في بطاقة الهوية، وهو ما يسهل معه، أن تجيب أي امرأة أخرى بالموافقة، بدلاً من العروس.<sup>44</sup></li> </ul> <p>يصعب فسخ زواج الأطفال المكرهين، حيث يتعين على المرأة أن تُثبت غياب موافقتها، من خلال إجراءات "مستحيلة"، مثل عدم حضورها العرس، أو عدم السماح</p>	<p>الزواج هي ووليها.<sup>39</sup> في 2016، أصدرت وزارة العدل تعميمًا، يقضي بوجوب حصول المرأة، على نسخة من عقد الزواج.<sup>40</sup></p> <p>توجد صيغة رسمية لعقد الزواج. وهي صيغة بسيطة:<sup>41</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحدد مبلغ المهر.</li> <li>• تتيح للطرفين وضع شروط في العقد.</li> <li>• تطلب من العروس أن تحدد ما إذا كانت بكرًا، أم أرملة، أم مطلقة، ولكنها لا تطلب المعلومات نفسها من الرجل.</li> </ul> <p>تسجيل العقد وجوبي، وتصدر</p>	<p>يجوز إجبار المرأة على الزواج، بمن لا ترغب في الزواج منه، ومنعها من الزواج، بمن اختارت، ومن يصر على إكراه المرأة على الزواج، ضد رغبتها، يخالف الله ورسوله، بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>38</sup></p>			<p>رسمية (مطبوعة) لعقد الزواج؟ إذا كانت هذه الصيغة موجودة، فما هي بنودها بوجه عام، وهل تشمل على بنود معينة تستحق الإشارة إليها باعتبارها تعزز حقوق المرأة أو تضعفها؟ هل يوجب القانون تسجيل الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p> <p>المادة 16 (1) (ب)</p> <p>الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرات 25-26، و33-34، والتوصية العامة رقم</p>
---	---	--	--	--	---

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1, para 41, 37

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/CEDAWIndex.aspx>

Agencies, "Grand Mufti bans forced marriages in Saudi Arabia", *Gulf News*, 13 April 2015, <http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/grand-mufti-bans-forced-marriages-in-saudi-arabia-1.284338>; BBC, "Saudi Arabia bans forced marriage", *BBC*, 12 April 2015, 38

[http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle\\_east/4437667.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4437667.stm)

Staff Writer, "Saudi Grooms Told Verbal Approval Required From Bride to Marry", *Gulf Business*, 28 July 2016, <http://gulfbusiness.com/saudi-grooms-told-verbal-approval-required-bride-marry> 39

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 49, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); 40

Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), pp. 8-9, 41

[https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf)

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", (2016), [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Maha Yamani, "Polygamy and Law in Contemporary Saudi Arabia" (UK: 43

Ithaca Press, 2008), p. 84; Abdul Rahman Shaheen, "Human rights body intervenes to stop child marriage in Saudi Arabia", *Gulf News*, 8 July 2009,

[http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-ara/Information received from Saudi advocate, February 2018 human-rights-body-intervenes-to-stop-child-marriage-in-saudi-arabia-1.500470](http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-ara/Information%20received%20from%20Saudi%20advocate%20February%202018%20human-rights-body-intervenes-to-stop-child-marriage-in-saudi-arabia-1.500470)

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018 44

<p>لزوجها أن يدخل بها.<sup>45</sup> يصعب فسخ زواج الفُصْر، في غياب الإعلام أو تدخل علني آخر.<sup>46</sup></p>	<p>بعده بطاقة هوية جديدة للأسرة.<sup>42</sup></p>				29
<p>على الرغم من أن العروس، يحق لها أن تتزوج من تختار، وتتفاوض حول عقد زواجها، فإن البحوث الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمعلومات المستقاة من أرض الواقع تشي بما يلي.<sup>54</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• من الممكن أن تجيب أي امرأة على الإمام الذي يعقد الزواج، بدلاً من</li> </ul>	<p>للزوجة والزوج، على حد سواء، أن يتفاوضا حول حقوقهما الزوجية قبل الزواج.<sup>53</sup></p>	<p>في 2016، حذفت وزارة العدل من موقعها، "فسخ النكاح لعدم تكافؤ النسب"<sup>52</sup></p>	<p>عادةً ما يُحكّم في قضايا العزل، لصالح الولي، إذ كثيرًا ما يحترم القاضي قرار الولي، فيما يتعلق بالكفاءة في الزواج.<sup>49</sup> ومن أمثلة ذلك، قضية سمر بدوي، سنة 2010، والتي لم يكتف فيها القاضي، بأن يحكم لصالح أبيها، بل</p>	<p>بغض النظر عن سنّها، يتعين على المرأة الحصول على موافقة وليها حتى تتزوج. فإذا عضلها الولي، كان لها أن ترفع قضية أمام المحكمة، وقد يأذن لها القاضي بالزواج، إذا ارتأى أن الزواج مناسب لها.<sup>47</sup></p> <p>لأي ذكر من أقارب المرأة، أن يرفع دعوى أمام المحكمة، لفسخ الزواج على أساس عدم التكافؤ؛ والذي يقوم عادةً على أساس الأصول العائليّة.<sup>48</sup></p>	<p><b>قدرة المرأة على إبرام عقد زواجها</b></p> <p>هل يشترط موافقة الولي لصحة عقد الزواج؟ وإذا كانت موافقته مطلوبة، فهل يحق للمرأة اختيار وليها؟ هل تستطيع المرأة اللجوء إلى المحكمة، أو إلى هيئة أخرى مختصة، لطلب الإنز</p>

- 42 موقع وزارة الداخلية: <https://goo.gl/W8TZhZ>; معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017
- 45 Human Rights Watch, "Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", (2016), p. 39, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf)
- 46 Summary of stakeholders' submission to the universal period review of Saudi Arabia, U.N. Doc. A/HRC/WG.6/17/SAU/3 (2013), p. 7, <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/SAindex.aspx>
- 47 Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016,؛ 2017، يناير/كانون الثاني، معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Staff Writer, "Saudi Grooms Told Verbal Approval Required From Bride to Marry", *Gulf Business*, 28 July 2016, <http://gulfbusiness.com/saudi-grooms-told-verbal-approval-required-bride-marry>
- 48 Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 13, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Hatoun al-Fassi, "Mansour and Fatima and the Victory of the Muslim State over Tribal practices", *Al-Riyadh*, February 2010, <http://www.alriyadh.com/498377>
- 49 Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016,؛ 2017، يناير/كانون الثاني، معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Staff Writer, "Saudi Grooms Told Verbal Approval Required From Bride to Marry", *Gulf Business*, 28 July 2016, <http://gulfbusiness.com/saudi-grooms-told-verbal-approval-required-bride-marry>
- 52 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017
- 53 L.L. Wynn, "Marriage Contracts and Women's Rights in Saudi Arabia: *Mahr, Shurut, and Knowledge Distribution*", 2008, <https://www.researchgate.net/publication/275644031>; Maha Yamani, "Polygamy and Law in Contemporary Saudi Arabia" (UK: Ithaca Press, 2008), p. 107
- 54 Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 13, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Maha Yamani, "Polygamy and Law in Contemporary Saudi Arabia" (UK: Ithaca Press, 2008), p. 107; L.L. Wynn, "Marriage Contracts and Women's Rights in Saudi Arabia: *Mahr, Shurut, and Knowledge Distribution*", 2008, <https://www.researchgate.net/publication/275644031>



<p>العروس، بسبب عادة الحجاب</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• هناك حالات يعقد فيها العقد، أقارب المرأة الذكور (وليس المرأة نفسها)، وفي هذه الحالة، تتوقف بنود العقد، على ما ترغب أسرة العروس في التفاوض حوله، نيابة عنها</li> <li>• البنود التي عادة ما تضيفها الزوجة إلى عقد زواجها، تتعلق بحقها في مواصلة التعليم، وفي ألا يسكنها الزوج مع عائلته.</li> <li>• تشمل البنود التي عادةً ما يضيفها الزوج إلى عقد الزواج، منع الزوجة من الخروج من البيت بدون إذنه (شرط أساسي)، وألا تنفق ماله بدون إذنه، وألا تستقبل في بيت الزوجية من لا يوافق هو على استقبالهم.</li> </ul> <p>على الرغم من أن وزارة العدل قد حذفت فسخ النكاح لعدم تكافؤ النسب من موقعها، ففي الممارسة، لا يزال الأقارب الذكور، يسعون لفسخ</p>			<p>وحكم يعقوبها لأبيها، فأودعها السجن.<sup>50</sup></p> <p>وفي 2006، في قضية فاطمة العزاز، عند موت أبيها، رفع أختها غير الأشقاء، دعوى أمام المحكمة، لفسخ زواجها من زوجها، منصور التيماني. وادعى الأخوة أن منصور ينتمي إلى قبيلة أقل مكانة منهم. ورغم أنه عند رفع الدعوى كانت فاطمة ومنصور قد رزقا ببنت وولد، فقد حكمت المحكمة لصالح الأخوة غير الأشقاء. وخسرت فاطمة ومنصور الاستئناف، وسُجنت فاطمة مع ولديها (أحدهما كان عمره شهران فقط)، لرفضها حكم المحكمة، وعدم رغبتها في الانتقال إلى بيت أختها غير الأشقاء؛ ولم يكن لديها مكان آخر آمن تذهب إليه. ولم يلتئم شمل فاطمة ومنصور، إلا بعد صدور عفو عنها. كانت قضيتيها سابقة لقضايا أخرى</p>	<p>بالزواج في حالة رفض وليها الموافقة على زواجها؟ هل يحق للمرأة التفاوض حول حقوقها الزوجية قبل الزواج، وهل يمكن تغيير تلك الحقوق أثناء الزواج؟ إذا كان ذلك ممكناً، فمن الذي يحق له تغيير تلك الحقوق ووفق أية شروط: موافقة الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p> <p>المادتان 16(1)(أ)، و 16(1)(ب)</p> <p>الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
---	--	--	--	--

Amanda Figueras, "Saudi Samar's Activist Struggle: Samar Badawi", *The Islamic Monthly*, 1 April 2015, <http://theislamicmonthly.com/saudi-samars-activist-struggle-samar-badawi/>; Edwin Mora, "Saudi Arabia Arrests Hillary Clinton's 'Woman of Courage' Award-Winner", *Breitbart*, 13 January 2016, <http://www.breitbart.com/national-security/2016/01/13/female-activist-who-got-courage-award-from-hillary-clinton-arrested-by-saudis/>

<p>الزواج على ذلك الأساس، ولا تزال المحاكم تنظر في تلك القضايا. كذلك، فليس من غير الشائع اتهام الزوج، عن صواب أو عن خطأ، بالخداع حيال نسبه في تلك القضايا قبل إبرام الزواج.<sup>55</sup></p>			<p>نظرتها المحاكم، وعارض فيها الأقارب، الزواج على أساس عادة جاهلية تتمثل في عدم تكافؤ الأصل العائلي. 51</p>		
<p>تشبي البيانات المتاحة بأن تعدد الزوجات شائع في السعودية. ففي 2016:61</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أفادت تقارير بأن أكثر من نصف مليون رجل سعودي (نحو 5% من الرجال في السعودية)، متزوجون بأكثر من زوجة.<sup>62</sup></li> <li>نحو 73,000 رجل ممن تتراوح أعمارهم بين 25-49 سنة، متزوجون بأكثر من زوجة، ويأتي من</li> </ul>	<p>ليس للمرأة أن تشتترط في عقد زواجها، ألا يتزوج زوجها بأخرى. ولكن لها أن تضيف في عقد زواجها بنوداً، تنص على:<sup>60</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أنها تُعتبر طالقاً، إذا اتخذ زوجها زوجةً أخرى،</li> <li>أو أن يدفع لها زوجها، مبلغاً من المال، إذا تزوج بأخرى،</li> <li>أو أن يوفر لها ولأبنائها، بيتاً منفصلاً تعيش فيه معهم.</li> </ul>	<p>في 2001، أصدر مقتي المملكة فتوى، تطالب المرأة السعودية، بالقبول بتعدد الزوجات، بوصفه جزءاً من "النهج الإسلامي"، واعتبر تعدد الزوجات ضرورة، لمكافحة وباء العنوسة المتنامي.<sup>58</sup></p> <p>في 2006، أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فتوى تبيح زواج المسيار، طالما توافر فيه، حضور ولي العروس وشاهدين، وتم إبرام العقد، على أساس شروط</p>	<p>للرجل المسلم أن يتزوج حتى أربع نساء، في وقت واحد دون قيود كثيرة، فلا يُطلب منه، على سبيل المثال، الحصول على إذن من المحكمة، أو إعلام الزوجة الحالية بالزواج الجديد. الشرط الوحيد المطلوب منه، هو أن يستطيع النفقة، وأن يعدل بين زوجاته.<sup>56</sup></p> <p>زواج المسيار، والذي ينطوي على تنازل الزوجة عن حقها في النفقة، والمسكن،</p>	<p><b>تعدد الزوجات</b></p> <p>هل يحظر القانون تعدد الزوجات أو يفرض شروطاً صارمة عليه؟ هل يُشترط الحصول على إذن من المحكمة للزواج بأخرى؟ هل يُشترط الحصول على موافقة الزوجة الحالية للزواج بأخرى؟ هل يجب إعلام الزوجة الحالية باتخاذ الزوج زوجةً أخرى؟ هل الزواج المؤقت، مثل زواج المسيار، معترف به؟ هل</p>	

51 Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 13, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Hatoun al-Fassi, Mansour and Fatima and the Victory of the Muslim State over Tribal practices, Al-Riyadh (2010), <http://www.alriyadh.com/498377>

55 Mohammed al-Sulaymi, "Fraud, Deceit about Lineage Prompts Court Ruling Forcing Wife to Divorce Husband", *Arab News*, 11 October 2016, <http://www.arabnews.com/node/996551/saudi-arabia>

56 OECD Development Centre, "Saudi Arabia", *Social Institutions and Gender Index*, p. 1, 2017؛ <http://www.genderindex.org/sites/default/files/datasheets/SA.pdf>

58 IBP Inc., "Saudi Arabia Criminal Laws, Regulations and Procedures", (USA: IBP Inc., 2015), p. 97,

60 L.L Wynn, "Marriage Contracts and Women's Rights in Saudi Arabia: *Mahr, Shurut*, and Knowledge Distribution", 2008, <https://www.researchgate.net/publication/275644031>

61 Staff writer, "Over half million Saudi men engaged in polygamy, report shows", *Al Arabiya*, 2016, <http://english.alarabiya.net/en/variety/2016/10/25/Over-half-million-Saudi-men-engaged-in-polygamy-in-2016-report-shows.html>

62 بحسب الهيئة العامة للإحصاء، بلغ عدد الرجال في السعودية نحو 10.2 مليون في 2016:5305 <https://www.stats.gov.sa/en/5305>

<p>تتراوح أعمارهم بين 50-54 سنة في المرتبة التالية. و16,000 ممن تتراوح أعمارهم بين 60-64 سنة، من الرجال، متزوجون بثلاث نساء على الأقل.</p> <p>كشف بحث أكاديمي، عن أن النساء، لا تملن في العادة إلى إضافة بند متعلق بتعدد الزوجات، في عقود زواجهن، لأن المجتمع (بما في ذلك النساء) يزدري مثل تلك المطالب.<sup>63</sup> هذا فضلاً عن صعوبة إنفاذ هذا البند.<sup>64</sup></p> <p>وفق بحوث أكاديمية، وتقارير إعلامية، ومعلومات مستقاة من أرض الواقع، يُقبل عدد من النساء على الزوجات التعددية، حتى يصبحن زوجات، فيتمتعن بوضع اجتماعي "أكثر احتراماً". وذلك، أن الزواج يتيح للمرأة، المزيد من الحرية في متابعة اهتماماتها في الحياة، مثل التعليم والعمل. وينطبق ذلك على وجه الخصوص، على الأمهات المطلقات الثريات، اللاتي يتزوجن زواج مسيار، حتى يكون</p>		<p>متفق عليها بين الطرفين وملزمة لهما.<sup>59</sup></p>		<p>والعيش مع الزوج في بيت واحد، مشروع وشائع.<sup>57</sup></p>	<p>يجب تسجيل عقد الزواج عند تعدد الزوجات؟ هل يحق للمرأة ان تشتترط في عقد زواجها عدم اقتتران زوجها بزوجة أخرى في المستقبل؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p> <p>الفقرة 14، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
---	--	---	--	---	---

Maha Yamani, "Polygamy and Law in Contemporary Saudi Arabia" (UK: Ithaca Press, 2008), p. 107; Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 54, <https://goo.gl/AeQSDU>; Saudi Gazette, "Unable to afford marriage expenses, young men go for 'misyar'", *Saudi Gazette*, 29 October 2015, <http://saudiqazette.com.sa/saudi-arabia/unable-to-afford-marriage-expenses-young-men-go-for-misyar/>

Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), pp. 164-165, [https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha\\_dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1](https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha_dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1)

L.L. Wynn, "Marriage Contracts and Women's Rights in Saudi Arabia: *Mahr, Shurut, and Knowledge Distribution*", 2008, <https://www.researchgate.net/publication/275644031>

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

<p>لهن رفيق في الحياة، ولاحتياجاتهن إلى رجل لتولي المهام الإدارية.<sup>65</sup></p> <p>أفاد تقرير إعلامي، أن زواج المسير في تزايد في المملكة العربية السعودية، بسبب عدم القدرة على الوفاء بنفقات الحياة.<sup>66</sup></p> <p>في 2017، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، تغريدة تقول: #نطالب بالتعدد يكون إجباري" في المملكة العربية السعودية، مما يشي بالدعم الشعبي لتعدد الزوجات، والذي من شأنه أن يثبط من عزيمته النساء اللاتي يرفضن الإقتران برجل متزوج.<sup>67</sup></p>					
<p>معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية مرتفعة نسبياً، وتزايد ارتفاعها بشدة خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل عدد قضايا الطلاق التي نظرتها المحاكم في 2017، إلى 53,675 قضية، أي بمعدل 149 قضية يوميًا. هذا فضلاً عن، أن الرقم الحقيقي قد يكون أعلى بكثير من الرقم</p>	<p>على الرغم من أن الزوج هو الولي على زوجته، فبوسعها رفع دعوى طلاق في المحكمة، دون موافقته.<sup>78</sup></p> <p>يقضي نظام الأحوال المدنية، بوجوب تقديم وثيقة الطلاق إلى أحد مكاتب الأحوال المدنية لتسجيلها، خلال شهرين من</p>		<p>في 2009، قضت محكمة في مدينة جدة، المطلقة على البحر الأحمر، بنفاذ طلاق امرأة، طلقها زوجها برسالة نصية، بعث بها إليها وهو في العراق، ليبلغها بأنها لم تعد لزوجته. وأتبع الزوج</p>	<p>لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في الطلاق. فللرجل أن يطلق، بقرار منفرد دون أية قيود، بينما يتعين توافر شروط محددة صارمة، لتحصل المرأة على الطلاق</p> <p>هناك ثلاث آليات مختلفة للطلاق:</p>	<p><b>حق التطلق</b></p> <p><b>C</b></p>

65 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017؛ Matt Young, "Rising number of spinsters and divorced women in Saudi Arabia leads to polygamy push", *News.com*, 11 January 2017, <http://www.news.com.au/lifestyle/relationships/marriage/rising-number-of-spinsters-and-divorced-women-in-saudi-arabia-leads-to-polygamy-push/news-story/a5c40bc6bd190db41a72702e87f9eadc>; Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), p. 165, [https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha\\_dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1](https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/ha_dle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1)

66 Saudi Gazette, "Unable to afford marriage expenses, young men go for 'misyar'", *Saudi Gazette*, 29 October 2015, <http://saudigazette.com.sa/saudi-arabia/unable-to-afford-marriage-expenses-young-men-go-for-misyar/>

67 Mariam Nabbout, " 'Make polygamy compulsory' hashtag goes viral in Saudi Arabia", *StepFeed*, 24 October 2017, <https://stepfeed.com/make-polygamy-compulsory-hashtag-goes-viral-in-saudi-arabia-2864>

78 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

<p>الرسمي.<sup>81</sup> وقد أشارت تقارير إعلامية، إلى أن النساء السعوديات، بشأن حملة في 2008، تهدف إلى تسليط الضوء، على ما يصيب المرأة من غيب وطم في حقوقها المتعلقة بالطلاق، ورفعت النساء 73 مطلبًا إلى مجلس الشورى، ولكن بلا جدوى.<sup>82</sup></p> <p>استنادًا إلى بحث أكاديمي، وتقارير للمجتمع المدني، ومعلومات مستقاة من أرض الواقع، تواجه المرأة تحديات متعلقة بحقوقها في الطلاق، منها:<sup>83</sup></p>	<p>تاريخها.<sup>79</sup> فضلاً عن ذلك، فمسؤولية تسجيل الطلاق، تقع على الزوج بشكل أساسي، وفي غيابه يمكن لأحد أقاربه أو أقارب الزوجة الذكور القيام بذلك.<sup>80</sup></p>		<p>الرسالة، بمكالمة هاتفية، لاثنتين من أصدقائه، كانا قد شهدا على عقد الزواج. أقرت المحكمة الطلاق، بعد استدعاء الصديقين، والتأكد من أنهما علما بمنطوق نية الزوج. وقضت المحكمة كذلك، بأن المرأة ليس عليها عدة، لأن الزوج لم يكن قد دخل بها.<sup>74</sup></p> <p>تحدث الإعلام المحلي، في 2016، عن بعض حالات الخلع التي</p>	<p>(1) الطلاق بقرار منفرد في ظل هذه الألية، يحق للرجل أن يطلق زوجته، دونما قيود، ودون اشتراط حضورها.<sup>68</sup></p> <p>يقع الطلاق في الحال، وللمطلق أن يتوجه إلى المحكمة لاحقًا، للحصول على وثيقة تثبت الطلاق، وإرسال نسخة لمطلقاته.<sup>69</sup></p> <p>للزوج أن يفوض زوجته في حق التطلق، لتصبح العصمة بيدها، عن طريق إضافة بند بهذا الخصوص في عقد الزواج.<sup>70</sup></p> <p>(2) فسخ العقد قضائيًا</p>	<p>مواد سيداؤ ذات الصلة</p> <p>المادة 16 (1) (ج) الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34 , 39-40، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	---	--	---	---	--

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 51, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); OECD Development Centre, "Saudi Arabia", *Social Institutions and Gender Index*, p. 2, <https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/SA.pdf>.

Saudi woman's Weblog, "Divorce in Saudi Arabia", *Saudiwoman's Weblog*, 7 April 2009, <https://saudiwoman.me/2009/04/07/divorce-in-saudi-arabia/>; Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), pp. 9-10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf)

Reuters, "Saudi man divorces wife by text message", *Al Arabiya*, 9 April 2009, <https://www.alarabiya.net/articles/2009/04/09/70302.html>

نظام الأحوال المدنية، الصادر بالأمر الملكي رقم م/7 في 1407/4/20 هـ، وتعديلاته، وزارة الداخلية [https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368/AR\\_civil\\_affairs\\_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368/AR_civil_affairs_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368), المادة 46.

نظام الأحوال المدنية، الصادر بالأمر الملكي رقم م/7 في 1407/4/20 هـ، وتعديلاته، وزارة الداخلية [https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368/AR\\_civil\\_affairs\\_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368/AR_civil_affairs_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbbed7ca8368), المادة 47.

Staff writer, "A rundown on reasons for rising divorce rate in Saudi Arabia", *Saudi Gazette*, 10 February 2018, <https://saudigazette.com.sa/article/527994>

Haifa Khaled, "A Woman in the Kingdom is of Less Importance than a Traffic Light", *Akhbar 24*, 11 June 2013, <http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/139027> [arabic link]

Information obtained from Saudi advocate, January 2017; Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, pp. 52,53, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, pp. 31, 71,

<p><u>الطلاق بقرار منفرد:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• على الرغم من إمكانية تفويض الزوجة بالطلاق من خلال العقد، فتكون العصمة بيدها، فمن غير الشائع تضمين مثل هذا البند في العقد، لأن ذلك يُعتبر أمرًا مخزيًا؛ هذا فضلًا عن أن كثيرًا من الأئمة الذين يعقدون العقد، يرفضون إضافة هذا البند، رغم طلب المرأة تضمينه، لأنهم يرون فيه "مخالفة للإسلام". وبالتالي، فبدون قانون صارم، يتيح للمرأة طلب تفويضها بحق التطليق، ستظل المرأة تحت رحمة الأحكام الشخصية لكتاب العقود. هذا فضلًا عن أنه، على الرغم من تمسك المذهب الحنبلي بإنفاذ شروط عقد الزواج، فإن القضاة على أرض الواقع، يرفضون إنفاذ العديد من الشروط.</li> </ul>			<p>شهدت:</p> <p>- حكم القاضي بالخلع للزوجة، لأن زوجها لم يكن يصلي الصلوات الخمس، وأمر الزوجة بأن تدفع لزوجها 55,000 ريال سعودي.<sup>75</sup></p> <p>- رفض القاضي دعوى خلع، على الرغم من اتهام الزوج بإيذاء الزوجة، والتشبه بالنساء، وعدم إنفاقه على زوجته، وسجله الإجرامي، حيث رأى القاضي، أنها أسباب غير مناسبة.<sup>76</sup></p> <p>- رفض القاضي دعوى خلع أقامتها الزوجة،</p>	<p>هذا النوع من الطلاق، يستند إلى ضررٍ تسبب فيه الزوج، حيث يحق بموجبه للزوجة، طلب الطلاق من المحكمة، إذا استطاعت أن تثبت وجود أحد الأسباب القليلة جدًا، التي تبيح لها الطلاق، والتي تشمل، هجر الزوج، أو عجزه، أو مرضه بمرض لا يرجى برؤه، أو إساءته معاملة لها.<sup>71</sup></p> <p>ولكن، حتى تحصل المرأة على الطلاق، يتعين عليها أن تمر بعملية الوساطة، التي عادةً ما يترأسها اثنان أو أكثر من رجال الدين.<sup>72</sup></p> <p>(3) الخلع</p> <p>للزوجة أن تطلب الطلاق خلعًا، في مقابل حصول الزوج على تعويض، يتفق عليه الطرفان.</p> <p>أنشأت الحكومة صندوقًا خاصًا، لمساعدة المرأة التي لا تستطيع دفع التعويض</p>	
--	--	--	---	--	--

[http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), pp. 163-164, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21170/file221087.pdf?sequence=1>; Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), pp. 9-10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf); Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 102, <https://goo.gl/AeQSDU>; Saudi Gazette, "Personal Status Court improves performance", *Saudi Gazette*, 28 November 2016, <http://saudigazette.com.sa/saudi-arabia/personal-status-court-improves-performance/>

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 52, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf); Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), p. 10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf)

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 52, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf).

أغرب حالة خلع لمواطنة سعودية من - *Strangest Khul' Case of a Saudi Woman in Jeddah*, Almowaten.net, February 13, 2016, <https://www.almowaten.net/2016/02/>

زوجها ب / *A Saudi Woman Fails to Obtain Khul'*, Rotana, May 5, 2016, <http://rotana.net/>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• على الرغم من أن تسجيل الطلاق وجوبي، فكثيراً ما يتم تجاهل الموعد الأقصى القانوني لتسجيله، وقد تظل المرأة دونما إخطار أو دراية بطلاقها لسنوات عديدة.</li> </ul> <p><u>الطلاق عن طريق المحكمة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• على الرغم من إمكانية طلب المرأة للطلاق في المحكمة دون موافقة الزوج، فإن لجوءها إلى المحكمة، ليس بالأمر اليسير دائماً، لأسباب عديدة، منها: (1) تحتاج المرأة، والتي لا تستطيع قيادة السيارة في المملكة العربية السعودية، إلى سيارة للوصول إلى المحكمة، و(2) عادة ما تفتقر المرأة إلى الدراية القانونية، و(3) المحاكم لم يُعرف عنها أنها بينات صديقة للمرأة . فالواقع أن جل العاملين في المحكمة من الذكور، كما لم يُسمح للمحاميات بالترافع في المحاكم إلا في 2013.</li> <li>• يصعب كثيراً على المرأة، الحصول على الطلاق بحكم قضائي. فإثبات الضرر، مثلاً، أمرٌ عسيرٌ للغاية.</li> <li>• ليست هناك قواعد إرشادية مكتوبة، حول الأسباب التي يمكن الحكم بالطلاق على أساسها.</li> <li>• يحدث أحياناً أن يتحيز القضاة</li> </ul>			<p>على أساس تسلط الزوج، ومنعه لها من الخروج من البيت، وحكم بخضوع الزوج والزوجة لعملية الوساطة.<sup>77</sup></p>	<p>لُطِّقَ من زوجها.<sup>73</sup></p>	
--	--	--	---	---------------------------------------	--

Summary of stakeholders' submission to the universal period review of Saudi Arabia, U.N. Doc. A/HRC/WG.6/17/SAU/3 (2013), p. 73

7, <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/SAindex.aspx>

أغرب حالة خلع لمواطنة سعودية من زوجها - Strangest case of khul' of a Saudi woman, Almowaten, 2 February, 2013 (Arabic) <https://www.almowaten.net/2016/02/> 77

<p>في أحكامهم، بل وأن يقترحوا الخلع، ليضمنوا حصول الزوج على تعويض مالي. عملية محاولة الصلح الإجبارية، التي تقوم عليها لجنة مصالحة دينية، تثير إشكاليات عدة، حيث تعطل إجراءات الطلاق، وتزعج المرأة. فقد ذكرت بعض النساء، إن الرجال في تلك اللجنة، أحياناً ما يتوددون إليهن على نحوٍ غير لائق، أو يحاولون التهوين من ألم المرأة، وينصحونها بالصبر والطاعة.</p> <p><u>الطلاق خلعاً:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تحكم المحاكم السعودية بالخلع، إلا إذا اعتُبر القاضي، الأسباب التي طلبت الزوجة الخلع على أساسها، أسباباً مقبولة<sup>84</sup> وبالتالي، فالأمر كله بيد القاضي، سواءً في الحكم بالخلع أو رفضه، أو تحديد مبلغ التعويض، الذي ستدفعه الزوجة للزوج. وليست هناك خطوط إرشادية، تحدد الأسباب المقبولة للحكم بالخلع.</li> <li>• في الممارسة، قد يرفض المحامون رفع قضايا الخلع، إذا ارتأوا أن أسباب طلبه واهية<sup>85</sup>.</li> <li>• من الشائع في الخلع، أن تُرَد الزوجة مهرها بالكامل، وتتنازل عن كل حقوقها المالية،</li> </ul>					
--	--	--	--	--	--

84 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018  
85 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018



<p>86 مما يجعله أمرًا مكلفًا للغاية.</p> <p>في نوفمبر 2016، أوردت صحيفة "سعودي جازيت" تقريرًا، يفيد بأن محكمة الأسرة في الرياض، شهدت تحسنًا ملحوظًا في الأداء، حيث فصلت في 75% من القضايا المتأخرة، في خلال 20 يوم عمل فقط.<sup>87</sup></p>					
<p>بحسب معلوماتٍ مستمدة من أرض الواقع، هناك فجوة بين الالتزام القانوني للزوج السابق، بدفع النفقة لزوجته السابقة، وبين إنفاذ الدفع،<sup>93</sup> لأسباب تشمل: (1) نقص وعي</p>	<p>هناك إجراءٌ يضمن دفع الزوج النفقة، التي حكمت بها المحكمة بعد الطلاق. ويتمثل هذا الإجراء، في قيام المرأة برفع قضية نفقة، فيقوم القاضي</p>			<p>يحق للمرأة، عند الطلاق، الحصول على نفقة العدة، إلا إذا تنازلت عن حقوقها</p>	<p><b>حقوق المرأة المالية بعد الطلاق</b></p> <p>المفهوم القانوني المتعلق</p>

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 52, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiArabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiArabia0716web.pdf); Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), p. 10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf).<sup>86</sup>

Saudi Gazette, "Personal status court improves performance", *Thomsan Reuters Zawya*, 28 November, 2016, [https://www.zawya.com/mena/en/story/Personal\\_status\\_court\\_improves\\_performance-ZAWYA20161128035144/](https://www.zawya.com/mena/en/story/Personal_status_court_improves_performance-ZAWYA20161128035144/).<sup>87</sup>

Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), p. 10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf) [<sup>93</sup>

<p>النساء بحقوقهن، و(2) طول المدة التي يستغرقها إنفاذ قرار المحكمة بدفع النفقة.</p> <p>يُمثل عدم وجود نظام دعم مالي أو تقسيم للأصول بعد الطلاق، عقبة تُحد من قدرة المرأة، على الخروج من زواج تعاني فيه الانتهاك أو الضرر. وحتى في ظل نظام نفقة العدة ونفقة المتعة، عادةً ما يتم تحديد مبلغ النفقة للمطالبة بشكل متعسف، وكثيراً ما يكون المبلغ محدوداً.<sup>94</sup></p>	<p>بتشكيل لجنة، لتحديد المبلغ الذي يتعين على الزوج دفعه. بعد ذلك، تستطيع المرأة الحصول على نفقتها، بأن تطلب من القاضي خطاباً موجهاً إلى مؤسسة النقد العربي السعودي [البنك المركزي]، لاستصدار بيان بكل ممتلكات الزوج. تقوم المحكمة، بعد ذلك، بإرسال رسالة نصية إلى هاتف الزوج النقال، تُعلمه فيها بقرار المحكمة. يتعين على الزوج، أن يمتثل للقرار، ويقوم بالدفع في غضون خمسة أيام.<sup>92</sup></p>			<p>المالية. فترة العدة عادةً ما تكون ثلاثة أشهر.<sup>88</sup></p> <p>قد تطالب المرأة بنفقة متعة كذلك، ولكنها نادرًا ما تحصل عليها.<sup>89</sup></p> <p>أصدرت المملكة العربية السعودية نظام التنفيذ، الذي يضمن تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في مجال الأحوال الشخصية، خصوصًا قضايا النفقة، ويفرض عقوبات لضمان تسريع عملية التنفيذ. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام، بقرارٍ وزاري في فبراير/شباط 2013.</p> <p>إذا تضمن التنفيذ، دفع أموال بشكل دوري، كانت تلك المدفوعات مقدمةً على بقية الديون.<sup>90</sup></p> <p>مفهوم الأصول الزوجية القانوني غير موجود.</p> <p>الأب مسؤولٌ عن نفقة أبنائه بعد الطلاق، وإذا كانت الأم حاضنة، فهو ملزم بنفقتها، لتغطية مصاريف أبنائه.<sup>91</sup></p>	<p>بالأصول الزوجية، هل هو موجود؟ هل يتم تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفةً عند انفساخ الزواج؟ هل يُعترف بدور المرأة، بوصفها زوجةً وأماً، في المساهمة في الحصول على تلك الأصول؟ ما هي النفقة الزوجية المتاحة للزوجة بعد الطلاق؟ هل يحق لها الحصول على نفقة خلال فترة العدة؟ هل يحق لها الحصول على نفقة متعة؟ من المسؤول عن نفقة الأبناء بعد الطلاق؟ هل يمكن للزوج أن يُدرجا في عقد الزواج الاتفاق على تقسيم الأصول التي تم الحصول عليها أثناء الزواج؟ وهل يمكن تعديل هذا البند؟ وإذا كان التعديل ممكنًا فمن الذي يقوم به وعلى أي أساس: اتفاق الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p>
---	--	--	--	--	---

Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), p. 10, [https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf)

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

Saudi Arabia State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/3-4 (2016), paras 145, 146, [http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN)

Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 72, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf)

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018

				المادتان 16(1)(ج)، و16(1)(ح) الفقرتان 30-33، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34-35، و43- 48، والتوصية العامة رقم 29
بحسب تقارير للمجتمع المدني والإعلام، وكذلك المعلومات المستمدة من أرض الواقع، هناك بعض المشكلات المتعلقة بحضانة الأبناء، ومنها: 99			تختلف الأحكام الصادرة في قضايا الحضانة باختلاف شخصية القاضي. ففي حين يفصل بعض القضاة في قضايا الحضانة، على أساس المصلحة الفضلى للطفل، يتمثل الهم الأكبر لقضاة آخرين، في أن ينشأ الأبناء وفق الشريعة الإسلامية. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد يؤسس القاضي حكمه، على أساس التزام أحد الأبوين بالاتجاه المحافظ أكثر من الأخر. وعلى ذلك، فقد تفقد المرأة حضانة	<b>حضانة الأبناء</b>  هل يتساوى الأبوان في حقوق حضانة الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الحضانة؟ هل يتم تحديد الطرف الحاضن على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟ هل تفقد الأم الحضانة تلقائياً بمجرد زواجها من آخر، أو إذا اعتبرت ناشراً، أو عندما يصل الابن أو الابنة إلى سن معينة، تنتقل عندها الحضانة إلى الأب؟

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 54,

[https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf)

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 54,

[https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf)

Eleanor Abdella Doumato, "Saudi Arabia", in *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*, eds. Sanja Kelly and Julia Breslin (New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), p. 10,

[https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline\\_images/Saudi%20Arabia.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf); Marian Nihal, "Women fear losing custody of their children if they file for

divorce", *Arab News*, 17 December 2011, <http://www.arabnews.com/node/401246>

<p>ارتدائها للحجاب، وقدرتها على الرد، ودرايتها بحقوقها، الخ)، قد يتسبب في الحكم لغير صالحها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• خوف الأم من خسارة حضانة أبنائها إذا رفعت قضية طلاق، "إذ يُحكم لصالح الأب، عادةً، في معظم قضايا الحضانة". وهو ما يؤدي بالمرأة، إما إلى عدم رفع قضية طلاق، رغم معاناتها من زواج سيء، أو اضطرارها للطلاق خلعاً، على ما فيه من خسارة لها.</li> <li>• رغم اضطرار المرأة لمعانة الانتقال إلى المحكمة ومنها، لشهور بل وسنوات، فعليها أن تواجه، ليس فقط تأجيل القضية أكثر من مرة، بل و أحياناً خيبة الأمل، حين يصدر الحكم،</li> </ul>			<p>الأبناء إذا: (1) تزوجت من جديد، أو (2) أقامت في بيت مع غير أقربائها، أو (3) انتقلت إلى بلد آخر، أو (4) امتلكت تليفزيون وجهاز استقبال البث الفضائي، أو (5) كانت ممن يستمعون إلى الموسيقى.<sup>98</sup></p>	<p><u>سير العمل في قضايا الحضانة، ورفع الوعي بالمسائل المتعلقة بالحضانة لإفادة القضاة، ومراجعة الأنظمة ذات العلاقة، واقترح التعديلات المناسبة عليها، بما ينظم سير العمل في قضايا الحضانة، وغيرها من قضايا.</u><sup>97</sup></p>	<p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u>  المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و)  الفقرتان 19-20، والتوصية العامّة رقم 21</p>
---	--	--	--	---	---

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 6,

[http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).

97

لمزيد من المعلومات، انظر (ي) مجموعة الأحكام التي نظرتها المحاكم والتي نشرتها وزارة العدل، وتقع في 30 جزءاً، -  
[https://www.moj.gov.sa/ar-sa/ministry/versions/Documents/AhkamGroup\\_1434/30.pdf](https://www.moj.gov.sa/ar-sa/ministry/versions/Documents/AhkamGroup_1434/30.pdf);

98

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, pp. 55-56, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Immigration and Refugee Board of Canada, "Saudi Arabia: Whether Saudi Arabian laws concerning child custody are applicable to Palestinians in Saudi Arabia, and whether Islamic Law provides that following a divorce a child must live with his or her mother for a period of seven years without contact with the father, after which time the child must be returned to the father", 2002, <http://www.refworld.org/docid/3f7d4e130.html>

والذي لا يكون عادةً في صالحها.					
<p>بحسب معلوماتٍ جمعها مجلس الهجرة واللجوء الكندي، ومعلوماتٍ من أرض الواقع، فعلى الرغم من حضانة الأم لأبنائها، فالولي هو الذي يقرر أين يعيش الأبناء، ومتى يسافرون وإلى أين. وعلى الرغم من أن الأم تستطيع أن تطلب من المحكمة، الحصول على إذن بسفر الأبناء، فنادراً ما تحصل فعلياً على هذا الإذن، وإذا صدر، فيكون للسفر مرة واحدة فقط.<sup>104</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تستطيع الأم، حتى الآن، تغيير الحالة المدنية لأبنائها، إلا إذا طُلق أو تزلمت. ليس بوسعها إلا الحصول على نسخة من بطاقة الهوية العائلية للزوج، والتي يُذكر فيها أسماء</li> </ul>				<p>للأب الأولوية في الولاية على الأبناء. وفي حالة وفاة الأب، تنتقل الولاية إلى أحد أقارب الأب الذكور. للام أن تطلب الولاية، ولكن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً في المحاكم، ونادراً ما تحكم المحكمة لصالحها.<sup>100</sup></p> <p>بحسب نظم مؤسسة النقد العربي السعودي، لا يُسمح للمرأة أن تفتح حساباً مصرفياً، باسم أبنائها إلا بموافقة أبيهم، كما لا يُسمح لها بالقيام بأي تعاملات مصرفية نيابةً عن أبنائها، حتى وإن كانت هي بنفسها المودعة.<sup>101</sup></p> <p>في 2014، حكم المجلس الأعلى للقضاء، بأحقية الأم الحاضنة بعد الطلاق، في أن تحصل على وثائق خاصة بأبنائها، وأن تُجري معاملات حكومية لصالحهم. وفي 2015، أعلن المجلس، أن القرار يجري تنفيذه بأثر رجعي، وهو ما أتاح للأمهات تسجيل الأبناء في المدارس، واصطحبهم إلى</p>	<p><b>الولاية على الأبناء</b></p> <p>هل يتساوى الأبوان في حقوق الولاية على الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الولاية؟ هل يتم تحديد من له حق الولاية على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p> <p>المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و)</p> <p>الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21</p>

Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 74, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf) 100

Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", *Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session*, 2007, p. 3, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Hala Al-Qahtani, "Why SAMA prevents women to open accounts for children?", *Saudi Gazette*, January 29, 2018, <http://saudigazette.com.sa/article/527209/Opinion/Local-Viewpoint/Why-SAMA-prevents-women-to-open-accounts-for-children>. 101

Immigration and Refugee Board of Canada, "Saudi Arabia: Whether Saudi Arabian laws concerning child custody are applicable to Palestinians in Saudi Arabia, and whether Islamic Law provides that following a divorce a child must live with his or her mother for a period of seven years without contact with the father, after which time the child must be returned to the father", 2002, <http://www.refworld.org/docid/3f7d4e130.html> 104

<p>زوجاته وأبنائه ومن هو مسؤول عنهم.<sup>105</sup></p> <p>أكثر من 21% من الأسر المسجلة للحصول على الإعانة الاجتماعية الحكومية، هي أسر تنفق عليها نساء في الأساس. ورغم ذلك، فالمرأة التي ترأس أسرة، لا تعامل معاملة الرجل الذي يرأس الأسرة. فبحسب نظام الأحوال المدنية، تُعتبر الأم، ربة الأسرة بعد وفاة الزوج فقط.<sup>106</sup></p>				<p>مراكز الرعاية الصحية، واستخراج وثائق هوية لهم.<sup>102</sup></p> <p>أصدرت المملكة الأمر السامي رقم 27808 بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1438 هـ (15 مارس 2017 م.)، والذي تضمّن دراسة الإجراءات المثلى، لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة. وقد تضمّن الأمر عددًا من التوجيهات المتصلة بحضانة الأبناء، مثل توجيه المحكمة بسرعة إصدار المبادئ القضائية المتعلقة بتحديد الطرف الأنسب لحضانة الطفل، وتوفير الدعم المناسب للقضاة، بما ييسر سير العمل في قضايا الحضانة، ورفع الوعي بالمسائل المتعلقة بالحضانة لإفادة القضاة، ومراجعة الأنظمة ذات الصلة، واقتراح التعديلات المناسبة عليها، بما ينظم سير العمل في قضايا الحضانة، وغيرها من قضايا.<sup>103</sup></p>	
<p>بحسب بيانات البنك الدولي، انخفض معدل الخصوبة من 7.2</p>		<p>في 2014، رفض مجلس الشورى وثيقة السياسة السكانية، التي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، ورفع</p>		<p>غير مسموح للمرأة بأن.<sup>107</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحدد عدد الأبناء الذين تريد إنجابهم؛ دون موافقة الزوج.</li> </ul>	<p>تنظيم الأسرة</p> <p>هل تحتاج الزوجة إلى</p>

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 55, <sup>102</sup>

[https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf)

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 6, <sup>103</sup>  
[http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018 <sup>105</sup>

نظام الأحوال المدنية، الصادر بالأمر الملكي رقم 7/م في 1407/4/20 هـ، وتعديلاته، وزارة الداخلية <sup>106</sup>

[https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbed7ca8368/AR\\_civil\\_affairs\\_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbed7ca8368](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/c152dd004d4bb7bd8debdbed7ca8368/AR_civil_affairs_system.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c152dd004d4bb7bd8debdbed7ca8368), المادة 91.

Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", Submission to the CEDAW Committee؛ 2017 <sup>107</sup>  
معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017؛  
for the 40<sup>th</sup> Session, 2007, pp. 3, 72, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf)

<p>طفلاً لكل امرأة سنة 1960 إلى 2.7 في 2015.<sup>110</sup></p> <p>وفقاً لتقرير مجلس السكان، حول اتجاهات استخدام وسائل منع الحمل على مستوى العالم لسنة 2015:<sup>111</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• 37% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، يستخدمن وسائل منع حمل، ويستخدم 31% وسائل حديثة.</li> <li>• 24% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، و اللاتي يحتاجن إلى خدمات تنظيم أسرة، لا يحصلن عليها.</li> <li>• 50% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، تفي وسائل منع الحمل الحديثة باحتياجاتهن المتعلقة بتخطيط الأسرة.</li> </ul>		<p>وثيقة تخطيط الأسرة إلى الملك لإبداء الرأي فيها.<sup>109</sup></p>		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدخل المستشفى لتضع وليدها إلا بموافقة الزوج، ولا تخرج من المستشفى إلا بتوقيع منه (في انتظار توضيح الأمر الملكي الصادر في أبريل/نيسان 2017).</li> <li>• تفعل أي شيء، رسمياً، بأعضائها التناسلية أو رحمها، دون موافقة الزوج (أي أن الزوج يملك تلك الأجزاء، نظرياً وعملياً).</li> <li>• الإجهاض محظور تماماً بحكم القانون، إلا إذا كان ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة الحامل.<sup>108</sup></li> </ul>	<p>موافقة الزوج لممارسة تنظيم الأسرة، بما في ذلك الإجهاض، والتعقيم، سواء بموجب القانون أو بحكم الممارسة الشائعة؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p> <p>المادتان 16(1)(هـ)، و12 الفقرتان 21-23، والتوصية العامة رقم 21</p>
<p>وفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد ارتفعت مشاركة الإناث في قوة</p>		<p>تقضي المادة 3(أ) من دليل وزارة الصحة للممارسين</p>		<p>تطبيق المملكة العربية السعودية نظام الولاية، والذي يجب في إطاره، أن يكون</p>	<p><b>الحقوق الشخصية للزوجين</b></p>

Centre for Reproductive Rights, "The World's Abortion Laws", 2014, <https://www.reproductiverights.org/sites/crr.civicactions.net/files/documents/AbortionMap2014.PDF>

108

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017

109

The World Bank, "Fertility rates, total (births per woman)", <http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN>

110

United Nations Population Division, "Trends in Contraceptive Use Worldwide 2015", Annex Table 1, pp. 36-42,

111

<http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/family/trendsContraceptiveUse2015Report.pdf>

<p>العمل من 14% سنة 1990 إلى 20% في 2016،<sup>120</sup> وخلال الفترة نفسها، استقرت مشاركة الذكور في قوة العمل عند نسبة 79.121%</p> <p>بحسب تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2016، فإن:<sup>122</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• 63% من النساء فوق سن 25 سنة، حصلن على تعليم ثانوي على الأقل، مقارنةً بـ 72% من الرجال في المرحلة العمرية نفسها.</li> <li>• 99% من الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، يستطيعون قراءة وكتابة جمل بسيطة قصيرة.</li> <li>• 79% من النساء راضيات عن</li> </ul>		<p>الطبيين بأن الرجل لا ينبغي أن يفحص المرأة، والعكس صحيح، إلا إذا لم يمكن العثور على متخصص من جنس المريض نفسه للقيام بالإجراء اللازم.<sup>119</sup></p>		<p>لكل امرأة وليّ من الرجال. وحتى يتم توضيح كيفية تنفيذ الأمر الملكي، الصادر في أبريل/نيسان 2017، لا تستطيع المرأة الالتحاق بالمدرسة، أو السفر، أو العمل، أو دخول مطاعم أو فنادق، أو أن تُجرى لها عملية جراحية، أو تتقدم للحصول على جواز سفر، الخ، دون موافقة الولي.<sup>112</sup> والولي ليس هو الزوج بالضرورة، فمن الشائع أن تطلب الأرملة إذن ابنها، حتى تستطيع السفر.<sup>113</sup></p> <p>غير مسموح للمرأة كذلك، بقيادة السيارة، مما يجعل المملكة العربية السعودية، الدولة الوحيدة في العالم، التي لا يُسمح للمرأة فيها بقيادة السيارة.<sup>114</sup></p> <p>تحفظ المرأة باسمها عندما تتزوج.</p> <p>في 2012، أقرت وزارة الصحة نظامًا يسمح للمريضات اللاتي تخطى سنهن</p>	<p>هل تحتاج المرأة إلى موافقة زوجها أو الولي عليها، للعمل، أو اختيار المهنة، أو الخروج من المنزل، أو السفر، أو قيادة السيارة، أو تلقي الخدمات الصحية المختلفة، أو الدراسة، الخ؟ هل بحق للمرأة الاحتفاظ باسم الميلاء عندما تتزوج أو أن تختار اسم العائلة الذي ستحملة؟ هل تستطيع المرأة حماية حقوقها الشخصية من خلال عقد الزواج؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p>
---	--	--	--	---	---

- Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf); Saudi Women for Reform, "Saudi Arabia Shadow Report", Submission to the CEDAW Committee for the 40<sup>th</sup> Session, 2007, pp. 2-3, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_40\\_10011\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf); Josie Ensor, "Saudis File First-Ever Petition to End Male Guardianship", *The Telegraph*, 26 September 2016, <http://www.telegraph.co.uk/news/2016/09/26/saudis-file-first-ever-petition-to-end-male-guardianship/> 112
- Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 22, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf) 113
- Adam Coogle, "Women should take the wheel in Saudi Arabia", *Human Rights Watch*, 5 December 2016, <https://www.hrw.org/news/2016/12/05/women-should-take-wheel-saudi-arabia> 114
- Hala Aldosaria, The Effect of Gender Norms on Women's Health in Saudi Arabia, May 2, 2017, pp.6-7, [http://www.agsiw.org/wpcontent/uploads/2017/05/Aldosari\\_Womens-Health\\_Online-1.pdf](http://www.agsiw.org/wpcontent/uploads/2017/05/Aldosari_Womens-Health_Online-1.pdf) 119
- The World Bank, "Labour force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modelled ILO estimate)", <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS> 120
- The World Bank, "Labour force participation rate, male (% of male population ages 15+) (modelled ILO estimate)", <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS> 121
- UNDP, "Human Development Report 2016", Tables 5, 9, 14, pp. 214-217, 230-233, 250-253, [http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016\\_human\\_development\\_report.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf) 122



<p>حريتهن في الاختيار مقارنةً بـ 84% من الرجال.</p> <p>بعض النساء يُمنعن من مغادرة المنزل دون إذن الولى ، وبوسعه رفع دعوى قضائية، يطلب فيها من القاضي، أن يأمر المرأة المسؤولة منه، بالعودة إلى بيت الأسرة.<sup>123</sup></p> <p>على الرغم من عدم اشتراط القانون الحصول على إذن الولى، ففي الممارسة، تحتاج المرأة إلى إذن الولى، للحصول على بطاقة هوية، أو التعامل مع المحاكم، أو الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم. فعلى سبيل المثال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تزال العديد من الجامعات تطلب توقيع الولى لقبول التحاق المرأة بها.<sup>124</sup></li> <li>• لا يزال العديد من أرباب العمل في القطاعين العام والخاص، يطلبون إذن الولى لتوظيف نساء. ويلجأ البعض إلى بديل</li> </ul>				<p>18 سنة، أن يوقعن بأنفسهن على وثائق الدخول للمستشفى، وغيرها من الوثائق الطبية؛ دون الحصول على إذن الولى.<sup>115</sup></p> <p>لا يشترط نظام العمل توافر إذن الولى، حتى تستطيع المرأة العمل.<sup>116</sup></p> <p>لا يشترط القانون إذن الولى، لالتحاق الإناث بالمدارس أو مؤسسات التعليم العالي.</p> <p>في 2013، أصدر مجلس الوزراء قراراً، يطالب المرأة السعودية باستصدار بطاقة هوية، ويلغي شرط موافقة الولى للتقدم للحصول عليها.<sup>117</sup></p> <p>أصدر المجلس الأعلى للقضاء تعميماً في فبراير/شباط 2014، يبيح للمرأة حضور جلسات المحاكم، باستخدام بطاقة الهوية الخاصة بها، ويلغي اشتراط شهادة شاهدين ذكور للتحقق من هويتها.<sup>118</sup></p>	<p>المادة 16(1)(ز)</p> <p>الفقرة 24، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	--	--	--	--	--

Hala Aldosari, "The Effect of Gender Norms on Women's Health in Saudi Arabia", May 2, 2017, p.6 [http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari\\_Womens-Health\\_Online-1.pdf](http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari_Womens-Health_Online-1.pdf) 115

نظام العمل السعودي الصادر بالأمر الملكي رقم م/51 في 1426/8/23 هـ وتعديله الأخير في 1436/6/5 هـ؛ <https://mlsd.gov.sa/sites/default/files/نظام%20العمل.pdf3> 116

Council of Ministers Orders with Respect to Requiring Saudi Women to Obtain a National Identity Card, Al-Riyadh Newspaper, March 26, 2013, <http://www.alriyadh.com/820546> 117

Human Rights Watch, *Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System*, 2016, p. 62, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi Arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi Arabia0716web.pdf) 118

Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 20, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi Arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi Arabia0716web.pdf) 123

معلومة تم الحصول عليها من مناصرات سعوديات، يناير/كانون الثاني 2018 124

<p>آخر، بأن يطلبوا من المرأة تقديم البطاقة العائلية، وهو أسلوب غير مباشر، للتأكد من موافقة الزوج، في حالة توظيف المتزوجات.<sup>125</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أفادت تقارير بأن العديد من المرافق الطبية، لا تزال تطلب توقيع الولي، قبل السماح بدخول المرأة أو خروجها من المرفق الصحي، دون عقوبة.<sup>126</sup> هذا فضلاً عن أن الولي بوسعه، أن يطلب قيام طبيبة متخصصة بمعالجة المريضة، وهو ما يفعله الأولياء في معظم الأحيان، مما يعوق حصول المرأة على الرعاية الصحية.<sup>127</sup></li> <li>• يتعين على المرأة، حتى تحصل على بطاقة هوية، أن تقدم جواز سفرها – الذي لا تستطيع الحصول عليه بدون إذن الولي – أو أن تكون بصحبة الولي ليؤكد هويتها.<sup>128</sup> هذا</li> </ul>					
---	--	--	--	--	--

Human Rights Watch, “Boxed in: Women and Saudi Arabia’s Male Guardianship System”, 2016, p. 71, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiArabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiArabia0716web.pdf) <sup>125</sup>

Hala Aldosari, *The Effect of Gender Norms on Women’s Health in Saudi Arabia*, May 2, 2017, p.6, [http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari\\_Womens-Health\\_Online-1.pdf](http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari_Womens-Health_Online-1.pdf) <sup>126</sup>

Hala Aldosaria, *The Effect of Gender Norms on Women’s Health in Saudi Arabia*, May 2, 2017, pp.6-7, [http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari\\_Womens-Health\\_Online-1.pdf](http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/05/Aldosari_Womens-Health_Online-1.pdf) <sup>127</sup>

معلومة تم الحصول عليها من مناصرات سعوديات، فبراير/شباط 2018، Ministry of Interior, [https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/sectors/civilaffairs/contents/!ut/p/z0/04\\_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8ziDTxNTDwMTYy8LUwC3AwcA428nB2dPY3cf\\_c31gxOL9L30o\\_ArApqSmVvYGOWoH5Wcn1eSWIGih5GcWZaZo5CYlpaYwVSSaoDGLU4tKstMTi1WMNQvyHYPBwB0wHxz/](https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/sectors/civilaffairs/contents/!ut/p/z0/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8ziDTxNTDwMTYy8LUwC3AwcA428nB2dPY3cf_c31gxOL9L30o_ArApqSmVvYGOWoH5Wcn1eSWIGih5GcWZaZo5CYlpaYwVSSaoDGLU4tKstMTi1WMNQvyHYPBwB0wHxz/) <sup>128</sup>

<p>بالإضافة إلى أن المرأة المتزوجة، يجب أن تتقدم بالبطاقة العائلية، حتى تستطيع الحصول على بطاقة هوية خاصة بها، والبطاقة العائلية تصدر للزوج؛ وذلك باستثناء الأرملة والمطلقة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما زالت بعض المحاكم، تطالب المرأة بإحضار دَكرين، ليشهدا على هويتها.<sup>129</sup> وبما أن أي رجلين، يمكن أن يلعبا دور "الشاهدين"، فقد نشأت مهنة لشهود الهوية الذكور، الذين يتواجدون حول المحاكم، لتقديم تلك الخدمة للنساء في مقابل مبلغ من المال، 200 ريال سعودي (53 دولار أمريكي) عادة.<sup>130</sup></li> </ul>					
---	--	--	--	--	--

Human Rights Watch, *Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System*, 2016, p. 62, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiArabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiArabia0716web.pdf) معلومة تم الحصول عليها من مناصرات سعوديات، فبراير/شباط 2018

129

معلومة تم الحصول عليها من مناصرات سعوديات، يناير/كانون الثاني 2018

130

<p>وفق أحد التعليقات الإعلامية، فإن المرأة كثيراً ما تُحرَم من الحصول على نصيبها في الميراث، بسبب الأعراف الثقافية والممارسات القبلية.<sup>135</sup></p>	<p>تتشرط الإجراءات القضائية، حضور المرأة في قضايا قسمة التركات.<sup>134</sup></p>	<p>بحسب الدولة، ففي بعض الحالات، تَرث المرأة أكثر من الرجل، وفي حالات أخرى، يساوي نصيب المرأة نصيب الرجل. فضلاً عن ذلك، فقد بررت الدولة عدم التساوي في الأنصبة بأن الرجل ملزم بالنفقة على المرأة، بينما لا تُلزم المرأة بذلك.<sup>133</sup></p>	<p>حقوق الميراث، بوجه عام، غير متساوية بين المرأة والرجل. تقسيم التركة يستند إلى الشريعة. وعلى سبيل المثال، في حالة الأرملة أو الأرمل أو الأخوة والأخوات، تَرث المرأة نصف ما يرث الرجل.<sup>131</sup> فنصيب الابنة، مثلاً، نصف نصيب أخيها.<sup>132</sup></p>	<p><b>حقوق الميراث</b></p> <p>هل تتمتع المرأة والرجل المتساويان في درجة القرابة من المتوفى بالحصة نفسها من الميراث وبدرجة متساوية في الترتيب؟ هل توجد إجراءات لمعالجة أي أوجه لعدم المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، كأن يتفق الوريثة، على سبيل المثال، على أن يرثوا أنصبة متساوية، أو هل يستطيع الأبناء الاتفاق على التنازل عن ميراثهم لصالح أمهم عند موت أبيهم؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p> <p>الفقرتان 34-35، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	---	---	--	---

Esther van Eijk, "Sharia and National Law in Saudi Arabia", in *Sharia Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*, ed. Jan Michiel Otto (Leiden, The Netherlands: Leiden University Press, 2010), p. 165, <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/13374/Women+and+Muslim+Family+Laws+in+Arab+States.pdf;jsessionid=520214776437CF24AE15BA40C188C51F?sequence=1>.<sup>131</sup>

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 86, [http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).<sup>132</sup>

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 149, [http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).<sup>133</sup>

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 149, [http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).<sup>134</sup>

Samar Fatany, "An Inheritance of Injustice for Women", *Al Arabiya*, 17 June 2013, <http://english.alarabiya.net/en/views/2013/06/17/An-inheritance-of-injustice-for-women.html>.<sup>135</sup>

					الفقرتان 49-53، والتوصية العامة رقم 29
بحسب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فقد كانت هناك 8,016 حالة إيذاء جسدي أو نفسي، تم الإبلاغ عنها في 2015، انطوت معظمها على عنف بين الزوجين. بل إن الوزارة سجلت في إحدى المدن الكبرى، 961 حالة عنف منزلي في عام واحد، كانت معظمها لنساء أو أبناء حرموا من حقوقهم الأساسية في التعليم، أو الرعاية الصحية، أو استخراج وثائق هوية شخصية. <sup>139</sup> تنشي المعلومات المستقاة من أرض	نزائد اعتراف الحكومة السعودية بالعنف ضد المرأة، بوصفه مشكلة سياسات عامة. وقد اتخذت عدة تدابير، لمعالجة هذه المشكلة، كان منها: <sup>138</sup>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدخال تحسينات على نظام الحماية من الإيذاء.</li> <li>• شملت تلك التحسينات، إنشاء مركز مختص باستقبال بلاغات</li> </ul>	يجرم نظام الحماية من الإيذاء، عددًا من أفعال العنف المنزلي. وتُعرّف المادة 1 من النظام، الإيذاء بأنه كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية. <sup>136</sup> لا يوجد قانون جنائي في المملكة العربية السعودية. <sup>137</sup> لا يجرم نظام الحماية من الإيذاء، الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد.	<b>العنف ضد المرأة داخل الأسرة</b>  هل توجد قوانين تُعرّف الأفعال التي تُعتبر عنفاً منزلياً، مثل الضرب، وختان الإناث، والاعتصاب الزوجي، وغيرها من أشكال الاعتداء والعنف الجنسيين، والتي من شأنها أن تضر بصحة المرأة العقلية، وتعززها السلوكيات التقليدية؟ هل هناك تشريع محدد يجرم العنف المنزلي؟	

<sup>136</sup> المادة 1 من نظام الحماية من الإيذاء؛ <https://goo.gl/xJBRdQ> ,  
<sup>137</sup> Human Rights Watch, "Saudi Arabia: Criminal Justice Strengthened", *HRW News*, 14 January 2010, <https://www.hrw.org/news/2010/01/14/saudi-arabia-criminal-justice-strengthened>  
<sup>138</sup> Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, pp. 3, 31, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf); Majed al-Kasabi, "Center for Violence and Abused Reports Launched", *Saudi Gazette*, 22 March 2016, <http://saudigazette.com.sa/saudi-arabia/center-violence-abuse-reports-launched/>; Sabria S. Jawhar, "Child Abuse: Stop Being Spectators & Call 1919", *Arab News*, 2 December 2013, <http://www.arabnews.com/news/486056>  
<sup>139</sup> Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, p. 30, [https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudiarabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf)

<p>الواقع، بأن المرأة كانت تعاني، في السابق، للإبلاغ عن حوادث العنف المنزلي. ولكن، في ظل توافر القانون والإجراءات التنفيذية، اليوم، فقد حدث بعض التحسن. كذلك تميل السلطات إلى أخذ الحالات التي تصل إلى الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي، على محمل الجد. غير أن بعض التحديات ما زالت قائمة؛<sup>140</sup> وتتمثل، وفق تقارير للإعلام والمجتمع المدني، في ما يلي:<sup>141</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يؤمن الكثيرون في المملكة العربية السعودية، بمن فيهم بعض العاملين في المجال الاجتماعي، بأن للولي الحق، في استخدام العنف الجسدي، لتأديب النساء والأبناء.</li> <li>• عادةً ما تتعامل جهات إنفاذ القانون، مع حالات العنف المنزلي، على أنها شأنٌ خاص، وأمرٌ أسري، ليس لها إلا القليل من التبعات القانونية بالنسبة للجاني. كذلك تتساهل المحاكم مع حالات الإيذاء التي يمارسها الرجل ضد النساء في أسرته.</li> <li>• تُعتبر المرأة التي تهرب من البيت جراء العنف المنزلي، مجرمة. وقد سلطت الأضواء مؤخرًا، على حالات فرار من بيت الزوجية، حيث تفر نساء من الزوج، ومن المملكة</li> </ul>		<p>العنف الأسري، والرد عليها، وتخصيص خط ساخن لهذا الغرض (1919).</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• بناء دور رعاية لضحايا الإيذاء.</li> </ul>			<p>هل يباح للزوج تأديب زوجته؟ هل يستطيع المتهم بارتكاب انتهاك أن يتزوج ضحيته لتحاشي العقاب؟ هل توجد خدمات لدعم المرأة ضحية الاعتداء أو الانتهاك؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u> التوصيتان العامتان 12 و19 الفقرة 40، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	--	--	--	---

140 معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017  
Human Rights Watch, "Boxed in: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System", 2016, pp. 26-27, 32, 34-35,  
[https://www.hrw.org/sites/default/files/report\\_pdf/saudi-arabia0716web.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudi-arabia0716web.pdf); Tahiri Justice Center, "Saudi Arabia", *Forced Marriage Overseas*,  
<http://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas-saudi-arabia/>; Carlyle Murphy, "Saudi Women Still Assigned Male Guardians", *USA Today*, 9  
December 2014, <http://www.usatoday.com/story/news/world/2014/12/09/globalpost-saudi-arabia-male-guardians/20134065/>

141

<p>بأسرها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يصعب على المرأة كثيرًا، لأسباب ثقافية، أن تُنقذ القاضي بأن وليها يوقع بها الأذى، فضلاً عن كون ذلك يستغرق وقتاً طويلاً للغاية. فحتى تثبت المرأة ذلك، عليها أن توضح تحديداً كيف حدث الإيذاء، وحتى في تلك الحالات، لا يخلع القاضي الرجل من الولاية عادةً، إلا إذا كان يرتكب معصية، كمعاقرة الخمر مثلاً.</li> <li>• يُعتبر نظام الحماية من الإيذاء، وإجراءاته التنفيذية، خطوات في الاتجاه الصحيح، لمعالجة مشكلة العنف المنزلي، بيد أنه انتقد لكونه شديد العمومية.</li> </ul>					
<p>بحسب معلوماتٍ مستقاة من أرض الواقع، يحق للولد فقط من أم سعودية وأبٍ أجنبي، أن يتقدم للحصول على الجنسية السعودية. أما البنات المولود من مثل هذا الزواج، فلا تستطيع الحصول على الجنسية السعودية، إلا إذا تزوجت من سعودي.<sup>142</sup></p> <p>لم يحصل كثير من أبناء أمهات سعوديات وآباء أجنبي، على</p>		<p>تحفظت المملكة العربية السعودية على الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية سيداو، بحيث لا تُعتبر نفسها ملزمةً بها، وهي الفقرة التي تكفل مساواة المرأة مع الرجل، في الحقوق المتعلقة بجنسية الأبناء.<sup>149</sup></p>		<p>للرجل السعودي أن ينقل جنسيته إلى زوجته الأجنبية، وفق شروط معينة.<sup>142</sup> ولكن نظام الجنسية العربية السعودية، لا يمنح المرأة السعودية، الحق في نقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي.</p> <p>تفقد المرأة السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي، وإكتسبت جنسية زوجها.<sup>143</sup></p> <p>عند التقدم للحصول على الجنسية، يحصل المتقدم/المتقدمة على 3 نقاط، إذا</p>	<p><b>حقوق الجنسية</b></p> <p>هل يحق للزوجة أن تنقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي وأبنائها؟ هل يمكن سحب جنسية المرأة البالغة بشكل تعسفي بسبب الزواج أو فسخ الزواج، أو بسبب تغيير</p>

المادة 16 من نظام الجنسية العربية السعودية 142

[https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN\\_saudi\\_nationality\\_system.pdf?MOD=AJPERES](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN_saudi_nationality_system.pdf?MOD=AJPERES)

المادة 12 من نظام الجنسية العربية السعودية 143

[https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN\\_saudi\\_nationality\\_system.pdf?MOD=AJPERES](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN_saudi_nationality_system.pdf?MOD=AJPERES)

United Nations Treaty Collection, "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women", 149

[https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg\\_no=IV-8&chapter=4&lang=en](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&lang=en).

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، يناير/كانون الثاني 2017 151

<p>الجنسية السعودية، حتى مع انطباق كل الشروط على طلباتهم، لأن القانون يجيز فقط، ولا يلزم، وزير الداخلية بمنحهم الجنسية.<sup>152</sup></p> <p>لا يحق للمرأة السعودية الحصول على ضمان اجتماعي، كما أن أبناءها من زوج أجنبي، لا يحق لهم الحصول على المنح الدراسية، التي تقدمها الدولة للالتحاق بالتعليم العالي، ولا يحق كذلك، للأمم السعودية، أن تتخذ من ابنها من أب أجنبي، وكيلاً أو ممثلاً لها.<sup>153</sup></p> <p>إذا ماتت الأم السعودية، لا يستطيع أبنؤها، أن يرثوا ممتلكاتها العقارية (ولكن لهم أن يبيعوها ويحصلوا على قيمتها)، ويجب أن يعثروا لأنفسهم على كفيل آخر، حتى يظلوا مقيمين في المملكة العربية السعودية.<sup>154</sup></p>	<p>ذكرت الحكومة السعودية، فيما يتعلق بضمان التطبيق الفعال لقرار مجلس الوزراء (نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، المتضمن عدداً من الامتيازات، لأبناء المرأة السعودية، أن الجهات المعنية، تتولى تنفيذه ومراقبة الالتزام بتنفيذه، حيث تقوم هيئة حقوق الإنسان، بموجب تنظيمها، بمتابعة تنفيذ هذا القرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة، فور رصد أي مخالفة في تنفيذه، كما تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الرقابة على القطاع الخاص، لكفالة تنفيذ هذا القرار، من خلال إدارة التفتيش، التي تقوم بمعالجة المخالفة، فور رصدها وإيقاع الجزاءات المنصوص عليها</p>	<p>كان أبوه/أبوهها سعودياً، ونقطتين فقط إذا كانت الأم سعودية.<sup>144</sup> تنتقل جنسية الأب السعودي إلى أبنائه أينما وُلدوا. ولكن المرأة السعودية لا تنتقل جنسيتها إلى أبنائها إلا إذا كان الأب مجهولاً فقط.<sup>145</sup></p> <p>من وُلد في المملكة العربية السعودية، من أم سعودية، وأب أجنبي، يمكنه الحصول على الجنسية السعودية، بقرار من وزير الداخلية، إذا توافرت فيه بعض الشروط، ومنها أن يكون قد بلغ 18 سنة، وله صفة الإقامة الدائمة في المملكة، عند بلوغه سن الرشد.<sup>146</sup></p> <p>بحسب قرار مجلس الوزراء رقم 152 بتاريخ 25 مارس/آذار 2013، يحق للطالبة الحاصلة على منحة دراسية دولية، والتي تزوجت بأجنبي، الحصول على نفس النفقة الشهرية التي تحصل عليها المرأة المتزوجة من رجل سعودي.<sup>147</sup></p> <p>في 2012، أمر مجلس الوزراء السعودي، بمنح أبناء المرأة السعودية، من غير حاملي الجنسية السعودية، بعض</p>	<p>زوجها أو والدها لجنسيته؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u></p> <p>المادة 9</p> <p>الفقرة 6، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	---	--

Section 8 of the Implementing Regulation, Saudi Nationality Law: Global Campaign for Equal Nationality Rights and Equality Now, *Joint submission to the CEDAW Committee Pre-Sessional Working Group for the 69<sup>th</sup> Session*, 2017, pp. 2-3, [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_28018\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_28018_E.pdf)

المادة 7 من نظام الجنسية العربية السعودية 145

[https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN\\_saudi\\_nationality\\_system.pdf?MOD=AJPERES](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN_saudi_nationality_system.pdf?MOD=AJPERES)

المادة 8 من نظام الجنسية العربية السعودية 146

[https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN\\_saudi\\_nationality\\_system.pdf?MOD=AJPERES](https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/121c03004d4bb7c98e2cdfbed7ca8368/EN_saudi_nationality_system.pdf?MOD=AJPERES)

Saudi Arabia National report, U.N. Doc. A/HRC/WG.6/17/SAU/1 (2013), para 56, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G13/160/88/PDF/G1316088.pdf?OpenElement> 147

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018 152

*Marriage of Saudi Women to Foreigners: Increasing Proportions and a Price Paid by the Children*, Sabq Electronic Newspaper, March 20, 2015, 153

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018، <https://sabq.org/7muGH5>;

معلومة تم الحصول عليها من مناصرة سعودية، فبراير/شباط 2018، 2018، *8 Obstacles Facing the Husband of a Saudi Woman*, Okaz Newspaper, October 24, 2017, 154

المادة 8 من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر بالقرار رقم 4 بتاريخ 1347/1/25 هـ. ،

<http://www.mofa.gov.sa/aboutKingDom/SaudiGovernment/RegimesInKingdom/CivilStatusSystem/Documents/87757.pdf>, 2



		نظامًا، على أصحاب العمل المخالفين. <sup>150</sup>		الامتيازات، والتي شملت إمكانية دخول المملكة بدعوة من الأم، مع الإعفاء من رسوم الإقامة، والسماح لهم بالعمل في القطاع الخاص، والحصول على الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية، على الأسس نفسها، التي يتمتع بها المواطن السعودي. <sup>148</sup>	
--	--	--	--	---	--



Human Rights Watch, *Submission to the CEDAW Committee for the 69<sup>th</sup> Session, 2018*, p.2, <sup>148</sup>  
[http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CEDAW\\_NGO\\_SAU\\_30052\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_30052_E.pdf)

Saudi Arabia Reply to List of Issues, U.N. Doc. CEDAW/C/SAU/Q/3-4/Add.1 (2017), para 62, <sup>150</sup>  
[http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=EN).